

الاستعلامات الجمركية في مكافحة الغش

أ. / كربوش حسينة *

Abstract:

les requêtes à l'article douanes sont nécessaires en tous les étapes, nous en avons besoin lors de l'examen des opérations de dédouanement comme il est nécessaire d'activer la notation et la sélection en sélectionnant la présence de marchandises de fraude potentielle où, ce qui est aussi important dans le contrôle a posteriori (après) en les dirigeant et de fournir des observateurs et enquêteurs nécessaires pour obtenir le contrôle ultérieur de l'information, il est une utilisation directe et essentielle Pour une surveillance immédiate (pendant l'exercice de routine) et pour un suivi ultérieur.

Mots clés: Enquêtes douanières, Fraude, Contrôle posteriori.

ملخص:

إن الاستعلامات في المادة الجمركية ضرورية في جميع المراحل، فنحتاج لها أثناء الفحص في عمليات الجمركة كما أنها ضرورية لتفعيل الانتقاء وذلك باختيار البضائع المحتملة تواجد الغش فيها، وهي مهمة كذلك في الرقابة البعدية (اللاحقة) من خلال توجيهها وتزويد المراقبين والمحققين بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة اللاحقة إذن فهي ذات استعمال مباشر وأساسي للرقابة الفورية (أثناء الجمركة الروتينية)، وأيضا للرقابة اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الاستعلامات الجمركية، المراقبة اللاحقة، الغش.

* أستاذة مساعدة ✨ - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) ماهية الاستعلامات الجمركية
- 1-1) تقديم الاستعلامات الجمركية
- 2-1) مصادر الاستعلامات الجمركية وسيرها
- 2) الاستعلامات الجمركية في الجزائر
- 1-2) عرض الاستعلامات الجمركية
- 2-2) تقييم الاستعلامات الجمركية
- خاتمة

مقدمة:

تعتبر إدارة الجمارك مؤسسة ذات أهمية بالغة في أي دولة من دول العالم فهي تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني، وتطبيق سياسة الحكومة، وبصفة عامة فإن إدارة الجمارك تسهر على ضمان مراقبة قانونية على البضائع والأشخاص التي تعبر الحدود وذلك وفقا للتشريعات والتنظيمات التي تعمل الجمارك على تطبيقها في مختلف المجالات الجبائية والاقتصادية والأمنية. والحالة المثالية التي تضع حدا لهذا الإشكال هي أن تكون هناك مبادلات وحركية للسلع والأشخاص دون أي غش، أي مصداقية مطلقة للمتعاملين، لكن هذه الحالة أبعد ما تكون عن الواقع، أما إذا بحثنا عن حالة أخرى أقل مثالية وأقرب إلى الواقع فسنجد حالة تميز حالات الغش بسهولة، أي أن المصفاة الجمركية تكون على علم بكل حالات الغش وبالتالي تضبطها مباشرة دون أن تعيق غيرها من العمليات.

إن هذه المعرفة تتحقق من خلال المعلومات المتاحة للجمارك من مختلف المصادر، هذه المعلومات إذا وضعناها في إطارها الوظيفي الجمركي فإنها تعطينا ما يسمى بالاستعلامات الجمركية، هذه الأخيرة التي يرتبط استعمالها أكثر بالمؤسسات الأمنية، غير أنها تجد مجالا لدى الجمارك لكن بشكل مختلف في المضمون والغاية.

وللتطرق لموضوع الاستعلامات الجمركية، يستدعي الوقوف عند السؤال: ما مدى استغلال الجمارك الجزائرية لهذه الوسيلة في قمع ومحاربة ظاهرة الغش؟

(1) ماهية الاستعلامات الجمركية:

إن الدور المنتظر لإدارة الجمارك أعقد من أن يكون دورا جبائيا بسيطا (تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية)، ولا دورا حمائيا يتم بالطرق التقليدية، إن ما يجب أن ندركه جيدا أن جمارك اقتصاد السوق بعيدة كل البعد عن تلك الإدارة التي تفرض شروطها دون ضغط مضاد، بل أكثر من ذلك فإن المطلوب منها أن تقوم بدورها بشكل تكون معه حيادية تجاه سير المبادلات الشرعية بحيث لا تشكل عائقا أمام حركيتها، والسبب الأساسي في ذلك هو أن البحث عن الغش لا يزال يتم بطرق تقليدية، تعتمد أكثر على الفحص الميداني وبما أن تمييز حالات الغش بهذه الطرق يأخذ وقتا، فإن المحصلة المنطقية هي طول عمليات الجمركة وبالتالي إعاقه سيولة حركية المبادلات.

(1-1) تقديم الاستعلامات الجمركية:

إن التطرق إلى موضوع الاستعلامات لدى الجمارك يقتضي تحديدا دقيقا لمفهومها، وهذا ما سيتم من خلال تعريفها، وكذلك الوقوف على أهمية الاستعلامات الجمركية ودوافع الاهتمام بها أكثر فأكثر في ظل التطورات التي تشهدها التجارة الدولية وزيادة المبادلات التجارية الدولية وما لهذا التطور من أثر على الاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي تقوم إدارة الجمارك بحمايته بشتى الطرق والوسائل ولعل الاستعلامات الجمركية إحدى هذه الوسائل.

- تعريف الاستعلامات الجمركية:

لغويا، يعرف معجم لاروس "الاستعلام هو كل إرشاد، إعلام، توضيح، معطى حول شخص ما أو شيء ما"¹. من خلال هذا التعريف، نستنتج أن لفظ الاستعلام يفيد كل ما من شأنه إعطاء معلومات مهما كانت أهميتها حول شخص أو شيء معين، فنستطيع إطلاق لفظ الاستعلامات مثلا على دليل الاستعمال الذي يرافق الأجهزة الإلكترونية والذي يوضح كيفية استغلالها كما يحوي على مجموع خصائصها التقنية والفنية، ويدخل كذلك ضمن لفظ الاستعلام مجموع المعلومات المدونة على وثائق الهوية الخاصة بالأشخاص.

* Le renseignement est une indication. Information. Eclaircissement donnés sur quelqu'un. sur quelque chose.

واصطلاحا، يعرف الاستعلام على أنه كل معلومة تسمح بتوجيه نشاط مصالح الجمارك نحو بضاعة دون أخرى أو نحو متعامل اقتصادي دون غيره فالمعلومات التي تسمح لإدارة الجمارك بتوجيه الرقابات، واكتشاف وقمع المخالفات والخروقات للقوانين والتنظيمات التي تكلف بتطبيقها، كل هذه المعلومات نستخدمها لفظ الاستعلام، وقد عرفت الجمارك الفرنسية من خلال التعليم 1366 المؤرخة في 1997/05/31 كما يلي:
"يجب أن نفهم من الاستعلام، كل معلومة تسمح بتوجيه نشاط المصالح وبالأخص تلك المحصلة من خلال تقنيات تحليل المخاطر، وكل معلومة زيد في قيمتها وأهميتها أم لا، والمحصلة من طرف مصلحة جمركية"².
هذا التعريف يفيد بأن الاستعلام يجب أن يفهم بمعناه الواسع أي كل معلومة مهما يكن منشؤها، مصدرها، دقتها...

- أنواع الاستعلامات الجمركية:

نميز في مجال الاستعلامات الجمركية بين ثلاثة أنواع، وذلك بحسب ميزاتها والتي تؤدي إلى اختلاف طرق وأجال استغلالها، وهذه الأنواع هي:

- استعلامات عملياتية:

تعتبر الاستعلامات العملياتية استعلامات ضرورية للتحقيقات حيث تقوم على تحليل الاستعلامات التي تم جمعها ومقارنتها مع مصادر أخرى للمعلومات وذلك قصد استعمالها في إطار الرقابة والتحقيقات، ومثال ذلك وجود اشتباه في نوع معين من السيارات كالسيارات القادمة من مدينة زيوريخ مثلا والمعروفة باسم سيارات ZH، إذ أن هناك استعلامات عملية تقول أن مثل هذه السيارات مزورة الوثائق فيما يخص عمرها (أي أزيد من ثلاث سنوات)، ولذا فبمجرد وجود حالة كهذه يتم التحقيق حولها بناء على تلك الاستعلامات.

- استعلامات تكتيكية:

الاستعلامات التكتيكية هي استعلامات حول عملية غش محددة، على وشك الوقوع أو أنها وقعت ولا تزال آثارها موجودة، وهذا النوع من الاستعلام يستدعي رد فعل سريع بتحويله في أحسن الآجال وبكل الوسائل المتاحة إلى الجهة المعنية به من أجل اتخاذ إجراءات مضادة أو وضع طرق رقابة لذلك، ومثال ذلك وصول معلومة من جمارك أجنبية (في إطار التعاون) تفيد بوجود حاوية معينة مشتبه فيها، في طريقها لدخول إقليم الدولة، فإن الجمارك الوطنية هنا عليها أن تخطر المصالح الحدودية المعنية في أقرب وقت من أجل التصدي لها ومراقبتها مراقبة خاصة.

- واستعلامات إستراتيجية:

يمكن القول أن الاستعلامات الإستراتيجية هي استعلامات عامة حول تطور الغش ومناهجه، وهي عادة ما تنتج عن تحليل وإعادة تقسيم للاستعلامات الأخرى التكتيكية والعملياتية، وهي تسمح بتسليط الضوء على مسارات وطرق الغش الجديدة، شبكات وطرق تمويله، والأشياء التي تكون محلا له...، هذه الاستعلامات يجب أن تكون في متناول المخططين ومسؤولي التسيير في مجال السياسة الجمركية، وذلك لتحديد المجالات التي تطرح إشكاليات، واتخاذ القرارات اللازمة في توجيه الرقابات، وتكييف مصالح الجمارك لمسايرة النشاط، كما أن هذه الاستعلامات يجب أن تكون في متناول المصالح التي ينصب نشاطها على إثراء وتوزيع الاستعلامات المفيدة في مجال مكافحة الغش، وذلك عن طريق تعليمات وثائقية خاصة.

- أهمية الاستعلامات لدى الجمارك:

الاستعلامات الجمركية تفيد كثيرا في تحليل المخاطر، واجتماع العنصرين (الاستعلامات وتحليل المخاطر) يشكل قاعدة لتنسيق الرقابة الفورية، وكذا توجيه الرقابة اللاحقة والتحقيقات³. ومهما تكن مهام الجمارك فإن الاستعلامات تبقى ذات جدوى للتصدي للغش بفعالية، ونلخص ذلك في:

- الاستعلام يسمح باختيار وتوجيه الرقابات التي تتم من طرف مختلف مصالح الجمارك؛
- في الرقابة الفورية يتم اختيار التصريحات تبعا لمحددات توضع بمساعدة الاستعلامات المحصلة، بحيث تغطي الرقابة مجموع المبادلات في مكان وزمان محددين، بطريقة غير مباشرة، أي أن الرقابة تغطيها كلها رغم أنها تمت بصفة انتقائية؛
- منح امتياز الاستفادة من إجراءات مبسطة للمؤسسات يعتمد على استغلال مصادر الاستعلام حول هذه المؤسسات؛
- المحققين والمراقبين أثناء الرقابة اللاحقة ينجزون دراسة مسبقة لمصادر المعلومة حول المصدرين أو المستوردين المعنيين قبل مراقبتهم، وهذا حتى تكون الرقابة عن علم وليس بتلقائية؛
- ضبط السلع المزيفة أو التي تنطوي على غش ما، وكذا المحظورة؛
- انتقاء المؤسسات التي تشكل خطرا للغش في مجال الفوترة، أي التي لها سوابق مثلا في تقديم فواتير لا تعكس العملية التجارية الحقيقية، أو أنها لا تتعامل بفواتير في بعض تعاملاتها؛
- ومراقبة حركية المبادلات التجارية.

- دوافع الاهتمام بالاستعلامات الجمركية:

مثل كل الاستعلامات، مما يعزز الاهتمام أكثر بموضوع الاستعلامات في المادة الجمركية، نذكر:

- تحرير التجارة الخارجية:

يعني تحرير التجارة الخارجية فتح المجال لكل من يريد الاستيراد أو التصدير، مع مراعاة بعض الشروط، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم المبادلات وخصوصا الاستيراد، ومع تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية بما فيها عمليات الاستيراد، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات من طرف الجمارك من أجل تسيير الكم الهائل من التصريحات.

- وتبسيط الإجراءات الجمركية:

في إطار التسهيلات التي اعتمدتها إدارة الجمارك وتسعى إلى ترقيةها، نجد طريقة جديدة لتبسيط عملية الجمركة وهي ما يسمى بـ "المسار الأخضر" أو "الرواق الأخضر" (Circuit vert)، والذي يسمح برفع البضاعة مباشرة بمجرد إيداع التصريح المفصل، على أن تتم مراقبة الوثائق وفحص السلع لاحقا بالاعتماد بالأخص على دراسة الوثائق المحاسبية للمؤسسة، وتقوم هذه الطريقة أيضا على تقنيات تسيير المخاطر من أجل عقلنة الرقابات الجمركية وتسهيل المبادلات.

(2-1) مصادر الاستعلامات الجمركية وسيرها:

إن الدور الذي يفترض أن تغطيه الاستعلامات، تتوقف درجة تحقيقه على مدى تنظيم العملية في مختلف مراحلها بدءا بجمع المعلومة ومعالجتها واستغلالها، وكذا توفير الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بذلك، والاستعلام ليس ثمرة للحظ، كما أن جمع المعلومات لا يقوم إلا على بعض التحفيزات والدوافع، فكل عون مهما تكن وظيفته يجب أن يكون له سلوك تلقائي لجمع واستغلال المعلومات التي يمكن أن تساعد في مكافحة الغش، فالاستعلام مدمج في نشاطه ونشاط مصلحته.

- مصادر الاستعلامات الجمركية:

وجود الاستعلام مرتبط كثيرا بالتحفيز أي حساسية وحرص كل عون على أي معلومة ذات فائدة، وهكذا تتولد فيه روح الاستعلام، إذن فإن المعني برصد الاستعلام المفيد لنشاط مصالح الجمارك، هو الجمركي نفسه مهما تكن درجته أو وظيفته لكن هذا الأخير يستقي تلك الاستعلامات من مصادر متعددة قد تكون من داخل إدارة الجمارك، وقد تكون من خارجها،

وقد تكون من داخل الوطن كما قد تكون من خارجه. وقد تكون إرادية طوعية، كما قد تكون نتيجة نشاط خاص.

- المصادر الوطنية للاستعلامات الجمركية:

تأتي المصادر الوطنية للحصول على الاستعلامات في طليعة المصادر، وذلك نظرا لتعددتها ولنوعية المعلومات التي تقدمها وتتنوع المصادر الوطنية للاستعلامات وتتفرع إلى عدة مصادر، سوف نحاول إيجازها في:

✓ استعلامات من داخل مصالح الجمارك:

تقوم بها أجهزة ومصالح متخصصة دورها الأساسي هو البحث عن الاستعلامات وجمعها، وكانت هذه الأجهزة غير واضحة تماما في الجزائر، عكس بعض الدول الأخرى كفرنسا مثلا حيث توجد أجهزة قائمة بذاتها متخصصة في البحث عن الاستعلامات، تحليلها، توزيعها، إلا أن الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه الاستعلامات في المجال الجمركي، فرض على إدارة الجمارك الجزائرية استحداث مثل هذه المصالح والأجهزة والتي تتمثل في:

- المديرية المركزية للاستعلامات الجمركية:

من المدير المركزي للمراقبة اللاحقة، لكن هذا القرار ألغاه القرار 28 للمديرية العامة للجمارك المؤرخ في 2006/04/24، والذي جعل المصالح الجهوية لمكافحة الغش تابعة مباشرة للمديرية المركزية للمراقبة اللاحقة.

- الوثائق المعدة من طرف المستعملين:

* التصريحات المفصلة المقدمة من طرف المستعملين والتي تعتبر مصدرا مهما للمعلومة، وخاصة في مجال الرقابة اللاحقة ولذا من الضروري أرشفتها بدقة من طرف المكاتب الجمركية من أجل التمكن من استعمالها عند الحاجة؛
* التصريحات والوثائق المقدمة للاستفادة من إجراءات خاصة أو تسهيلات أو امتيازات جبائية؛

* التصريحات بالعملة الصعبة التي يقدمها المسافرون عند الدخول أو الخروج من البلاد؛

* وطلبات التصنيف التعريفي التي يقدمها المتعاملون، وكذا طلبات الحصول على عينات.

- المخبرون*:

المخبرون هم أعوان يتم توظيفهم خصيصا من أجل البحث عن المعلومات التي تهم إدارة الجمارك في عملها من خلال التوغل في أوساط المتعاملين، التنظيمات المهنية، والمجتمع ككل، وبالنسبة للجزائر فإن هؤلاء المخبرين غير

* Les informateurs.

موجودين بهذا الشكل، وإنما فقط بتوجيه الأعوان الذين ليس وظيفة ثابتة بعد أو الذين لهم وقت فراغ معتبر للقيام بمثل هذه المهام.

- مصالـح المنازعات:

تساعد هذه المصالح بتقديم معلومات عن سوابق المتعاملين، وذلك من خلال إطلاعها على ملفات القضايا، ومتابعتها أمام الجهات القضائية، وكل مراحل ونتائج التحقيقات.

- مصالـح المكلفة بمتابعة الأنظمة الجمركية:

هذه المصالح ترافق المؤسسات والمتعاملين المستفيدين من امتيازات وتسهيلات في إطار الأنظمة الجمركية، وهي بالتالي تتابع مدى التزام هؤلاء بالشروط القانونية في هذا المجال، بالاطلاع على وثائقهم وسجلاتهم المحاسبية، وكذا السلع المعنية بهذه الامتيازات، وعادة ما يكون ذلك برقابة لاحقة.

- النظام الآلي SIGAD:

يقدم هذا النظام معلومات كثيرة حول التصريحات الجمركية مع كل المعلومات التي تحتويها، وهو مصدر هام للإحصائيات، كما أنه يساعد في مكافحة الغش نظراً لاحتفاظه بمعلومات عن التصريحات السابقة أيضاً، وكذا إمكانية الاطلاع عن بعد لكل مسؤول على التصريحات المودعة لدى مصالحه ويتضمن معلومات حول القيمة لدى الجمارك، وذلك بوضع حد أدنى وحد أقصى لقيم السلع في كل وضعية تعريفية من أجل الانتباه إلى كل قيمة مشكوك فيها. إضافة فأنه، ومنذ فيفري 2001 تم إنشاء عنصر انتقاء أدرج في نظام SIGAD، يقوم على وضع قائمة المتدخلين في مجال التجارة الخارجية مع تحديد الذين قاموا بمخالفات من قبل أو الذين يعتبرون غير موثوق فيهم، هذه القائمة المعدة بالتعاون بين مصالح المديرية العامة للجمارك ومديرية الضرائب، تسمح باختيار التصريحات المرتقعة الخطورة (أي التي يمكن أن تتضمن حالات غش)، وبالتالي إخضاعها مباشرة إلى رقابات مادية فورية.

- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS:

يعتبر هذا المركز قاعدة معلومات مهمة، فهو يتلقى المعلومات من مختلف مصالح الجمارك وبالأخص من نظام SIGAD، أما بالنسبة للمكاتب غير المربوطة بهذا النظام (اليدوية) فإنها ملزمة بأن ترسل دورياً المعطيات إلى هذا المركز، ويقدم هذا الأخير المعلومات الإحصائية لكل من يحتاجها سواء من داخل إدارة الجمارك أو من خارجها. بالإضافة إلى المعلومات التي تتضمنها مختلف الوثائق التي يقدمها المركز الوطني للإعلام والتوثيق CNID.

✓ استعلامات من الهيئات والإدارات الأخرى:

تنص المادة 251 - 3 من قانون الجمارك على ما يلي: "ولذا الغرض ينبغي على السلطات المدنية والعسكرية أن تمتد يد المساعدة إلى أعوان الجمارك عند أول طلب وخاصة لتوقيف المخالف (أو المخالفين) وحراسته، واحضاره أمام وكيل الجمهورية".
اعتراف المشرع للجمارك بحقها في الحصول على المساعدة من الإدارات الأخرى كمصالح السجل التجاري، ومصالح تسجيل المركبات على مستوى الولاية، من أجل مكافحة الغش والمخالفات للقوانين التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها، ونفس الشيء مع المؤسسات والهيئات الأخرى.

- المحاكم التجارية:

وهي تقدم معلومات قيمة للجمارك، وذلك أن المؤسسات مطالبة قانونا ببعض الإجراءات أمام هذه المحاكم، وكذا بإيداع عقد تسجيلها في السجل التجاري، نظمها الداخلية...، وهي كلها معلومات مهمة للجمارك، فمثلا الشكل القانوني يسمح بتحديد المسؤولين، كما أن الميزانيات وتوزيع الأصول والخصوم يعطي فكرة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة وحول قدراتها المالية.

- الأجهزة الأمنية:

هناك تعاون كبير بين مصالح الجمارك ومصالح كل من الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني والشرطة خاصة ما يتعلق بحراسة الحدود، ضبط السلع التي تشكل خطرا على النظام العام أو الأمن العمومي أو الصحة العمومية، كالأسلحة والمواد المخدرة...، وكذلك في إطار تنسيق الرقابات فيما بينها وتبادل المعلومات حول الأشخاص.

- المصارف:

تقدم المصارف للجمارك بالأخص كشوف عن حركية الحسابات ومختلف العمليات التي قام بها المتعامل، من أجل تحديد القيم التي يمتلكها، وضبط أي تبويض للأموال، كما تسمح هاته الكشوفات بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة (أرباح، عجز، إفلاس).

- وكالات الاستعلامات:

المؤسسات عندما تتعامل مع مؤسسات أخرى غير معروفة لديها فبإمكانها أن تطلب معلومات عنها وعن مصداقيتها والمتعاملين معها، وذلك من وكالات الاستعلامات، وبعض هذه الوكالات لها بنوك معلومات مرتبطة بالإنترنت، وتقوم بجمع معلومات حول النظم الداخلية للمؤسسات، مسيرتها، نتائجها المالية، كما يمكن أن تجمع معلومات حول المستوردين وكذا الموردين، وهذه البطاقات من المعلومات عن كل مؤسسة يتم إعدادها بالدرجة الأولى بناء على المعلومات المقدمة من المحاكم التجارية، ولذا فإن الدول تفرض على المؤسسات إيداع بعض الوثائق لدى هذه المحاكم.

✓ المنبهون *

خلافًا للمخبرين، المنبهون هم أشخاص يقدمون استعلامات عملية في الحال، أي ما يمكن أن نسميه استعلامات تكتيكية، تؤدي إلى معارضة مخالفة جمركية ما، لكن التعامل مع هؤلاء المنبهين يحتاج إلى تقنيات لضمان سرّيتهم وعدم كشفهم، كما يجب الاحتراس من كون أن بعض هؤلاء يقدم استعلامات حول الآخرين لأنهم يشكلون منافسة له، مثلاً شخص يبلغ عن أشخاص آخرين بأنهم يهربون سجناء في حين أنه مهرب مثلهم، بعبارة أخرى لا يجب الوثوق بصفة مطلقة في كل ما يقوله المنبهون. ويمكن للمنبهين تقديم المعلومات بمختلف الوسائل، إما تبليغ مباشر، إما عن طريق الهاتف، أو رسائل، وفي جميع الحالات يمكنهم أن يعلنوا عن أسماؤهم كما يمكنهم أن يتركوها سرية.

- المصادر الدولية للاستعلامات الجمركية:

الغش الجمركي عادة ما يكون له طابع عابر للدول، كما أنه في كثير من الحالات يكون تحت رعاية شبكات منظمة ولذا فإن مكافحته تتطلب تعاوناً كبيراً بين الدول المعنية، وهذا التعاون يعتمد أساساً على المعلومات والخبرات، وهو مكرس في القانون الجمركي الجزائري، فالمادة 48-5 تنص على أنه "يرخص لإدارة الجمارك، شريطة المعاملة بالمثل، أن تزود السلطات المؤهلة في البلدان الأجنبية بكل المعلومات والشهادات والمحاضر وغيرها من الوثائق التي من شأنها أن تثبت خرق القوانين والأنظمة المطبقة عند دخول إقليمها أو الخروج منه".

كما أن المادة 258-2 تنص على: "... ويمكن أن تستعمل كذلك بصفة صحيحة المعلومات والشهادات والمحاضر وغيرها من الوثائق الأخرى، التي تسلمها أو تضعها سلطات البلدان الأجنبية كوسائل إثبات". ومصادر الاستعلامات على المستوى الدولي تكون في ثلاث أشكال رئيسية: إما في إطار المنظمة العالمية للجمارك (OMD) عن طريق توصيات واتفاقيات أو تبادل معلومات، وإما في إطار التعاون الإداري المتبادل، وإما عن طريق السفارات الوطنية في الخارج.

✓ دور المنظمة العالمية للجمارك (OMD) في تبادل المعلومات:

يمثل مكافحة الغش أولوية بالنسبة للمنظمة العالمية للجمارك، وهي تقوم بذلك

من خلال:

- تكوين أعوان الجمارك بتنظيم ملتقيات لدراسة ظواهر الغش وكيفية معالجتها؛
- تكوين مكونين وإعداد مقاييس (Modules) ومطبوعات في مجال مكافحة الغش؛
- ترقية التعاون والتعاون الإداري المتبادل، من أجل توقع، بحث، وقمع المخالفات الجمركية؛

- وإنشاء لجنة لمكافحة الغش، هذه اللجنة تنظم مجموعات فرعية للعمل،
مكلفة ببعض العناصر الخصوصية لمكافحة الغش⁵.

✓ التعاون الإداري المتبادل العالمي A.A.M.I:

يكون عن طريق اتفاق تعاون، بحيث أن الدول المتعاقدة تقدم مساعدات بالتعاون فيما بينها، بواسطة إداراتها الجمركية، وهذا لضمان التحصيل الدقيق للحقوق والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، عند التصدير أو الاستيراد، وكذا من أجل توقع، بحث، وقمع المخالفات الجمركية، وهذا التعاون تحكمه اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو في إطار منظمات دولية كاتفاقية نيروبي في إطار المنظمة العالمية للجمارك مثلاً. قامت الجزائر على غرار دول العالم، بإبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية والتي تصب كلها في هدف واحد وهو ردع تيارات الغش ومكافحتها، ومن هذه الاتفاقيات:

- اتفاقيات مع دول المغرب العربي (تونس 1981، ليبيا 1989، المغرب وموريتانيا 1991)؛

- اتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي (إسبانيا 1970، فرنسا 1985، إيطاليا 1986)؛

- واتفاقيات مع دول أخرى (الأردن 1997، النيجر 1998، جنوب إفريقيا 1998).

وساعدت هذه الاتفاقيات الجزائر في تحقيق بعض النتائج في مجال مكافحة الغش، فمع المغرب عرفت جمارك البلدين تبادل المعلومات حول تجارة المخدرات، وبالنسبة لتونس فزيادة على طلبات إثبات صحة المنشأ ساعدت الجمارك التونسية في عمليات الرقابة اللاحقة لتصدير السيارات وبعض البضائع. ونسجل هنا أن أكبر تعاون وتجاوب يتم مع فرنسا خاصة في مجال إثبات صحة الوثائق والفواتير، هذا مع وجود تعاون معتبر مع الدول الأخرى⁶.

✓ الملحقون الجمركيون بالسفارات:

الملحق الجمركي تجربة تطبقها الكثير من الدول، فكما يوجد ملحق عسكري، ملحق ثقافي وآخرين في سفارات الدولة في الخارج فإنها تدرج أيضا ملحقا جمركيا يتولى عدة مهام، فبالإضافة إلى تمثيل مصالح الجمارك بالخارج، وكذا تقديم المعلومات والنصائح للمتعاملين الخواص والعموميين الأجانب، فإنه يساهم أيضا بإيجابية كبيرة في مكافحة الغش، لذا فهو يقيم علاقات واتصالات مع المصالح المكلفة بمكافحة الغش لدى الدول المستضيفة، ويجمع كل الاستعلامات التي تسمح باكتشاف التجارات الممنوعة، وذلك بمتابعة حركة السلع ورؤوس الأموال، الأشخاص بين الدولة المستضيفة والدولة الأم، لكن بالنسبة للجزائر فإن مثل هؤلاء الملحقين غير موجودين بسفاراتها في الخارج، ومن الأحسن تدارك ذلك، على الأقل مع الدول الأكثر تبادلا مع الجزائر أو الأكثر حساسية للغش في تعاملاتها معها.

- سير عملية الاستعلامات الجمركية:

إن استغلال استعلام ما يكون آخر مرحلة ضمن سلسلة تضم مجموعة من العمليات، بدءا ببحث أو جمع المعلومة من مختلف المصادر، ومعالجتها بوضع كل معلومة في إطارها، أو بالأحرى انتقاء ما هو مفيد لكل جهة، وبعد الجمع والمعالجة يأتي تحليل المعطيات من خلال تركيبها مع المعلومات الأخرى ذات علاقة بالموضوع، واستنتاج ما يمكن استفادته منها ثم أخيرا توزيع تلك المعلومات على الجهات التي هي بحاجة إليها في عملها. لكن تجدر الإشارة إلى أنه ليس شرطا أن تمر كل المعلومات على هذه المراحل، فقد يتم استعمال المعلومة أو الاستعلام مباشرة بمجرد الحصول عليه، أو يتم إرساله مباشرة إلى الجهة التي تستغله، لكن حتى في هذه الحالة فإن هذه الاستعلامات ستمر فيما بعد على المراحل العادية الأخرى من أجل الاستفادة منها في عمليات أخرى.

- جمع المعلومات:

يعد جمع المعلومات الخطوة الأولى والأهم، وهي المرحلة القاعدية في العملية الاستعلامية، والبحث عن المعلومات كما ذكرنا سابقا تقوم به مصالح متخصصة، أما الجمع فهو مسؤولية الجميع، والوصول إلى المعلومة يكون عن طريق:

- ✓ معرفة الميدان: الأعوان المطلوب منهم جمع استعلامات يجب أن تكون لهم معرفة كافية بالمحيط الذي ينشطون فيه، كما أن عليهم أن يرقوا الاتصالات مع مختلف الإدارات المحلية، بلدية، شرطة، درك، ضرائب...؛
- ✓ معرفة بالوسط الاقتصادي: معرفة الوسط الاقتصادي يسمح بالحصول على معلومات هامة لتقييم مخاطر وجود غش، مثلا مؤسسة في صعوبة مالية فإن احتمال لجوئها إلى الغش لإنقاذ نفسها وارد، أيضا أشخاص لا تتناسب طريقة حياتهم مع مداخلهم المصرح بها مثلا...؛
- ✓ كما أن هؤلاء الأعوان يمكنهم إحصاء مختلف المتعاملين المحليين بطريقة تسمح بتوجيه الرقابة إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأكثر خطرا أو احتمالا للغش؛
- ✓ وكذلك فإن على هؤلاء الأعوان إجراء لقاءات واتصالات بالنقابات المهنية لأن ذلك من شأنه أن يسمح بالحصول على معلومات مهمة.

كما يمكن جمع المعلومات والتوصل إليها عن طريق حق الإطلاع وكذا حجز الوثائق في حالة ضبط مخالفة جمركية، وأيضا الإطلاع على هوية الأشخاص (المادة 50 ق.ج.ج)، وتفتيش منازلهم (المادة 47 من قانون الجمارك الجزائرية) وتنص المادة 48 من قانون الجمارك الجزائري على أنه: "يمكن لأعوان الجمارك الذين لهم رتبة ضابط مراقبة على الأقل والأعوان المكلفين بمهام القابض، أن يطالبوا في أي وقت، بالإطلاع على كل أنواع الوثائق المتعلقة بالعمليات التي تهم مصالحهم كالفواتير وسندات التسليم وجداول الإرسال وعقود النقل والدفاتر والسجلات... الخ".

- تحليل الاستعلامات:

إذا كان من دعائم الاستعلامات جمعها وتخزينها، فإنه من اللازم أيضا تحليلها، والا فقدت كثيرا من قيمتها سدى فهذه العملية هي التي تعطي قيمة مضافة تسمح لمختلف المصالح باستغلالها، إن تحليل الاستعلام هو اكتشاف ما وراء الاستعلام من خلال ربطه باستعلامات أخرى، أي بالنظر إليه من خلال محيطه، لا كحادثة مستقلة، وهذا يسمح باكتشاف خلفياته ونتائجه المحتملة.

إن للتحليل أهدافا لا يكتمل تحقيقها إلا بتوفير إمكانيات كافية من المواد البشرية الكفؤة، ومن المعطيات (قواعد معلومات) كما أنه يستلزم منهجية محددة في العمل. ولتحليل الاستعلامات مراحل لا بد من مراعاتها ففي البداية نقوم بتحديد الأهداف التي ينصب عليها التحليل ثم بعد ذلك جمع كل الوثائق والمعلومات الممكنة الاستعمال مع الترتيب والفرز حسب الأهمية، ثم بعد ذلك استنتاج مدى تطابق فرضيات الغش التي تم الانطلاق منها.

- وتوزيع الاستعلامات:

إن توزيع وتبادل الاستعلامات له ما يفرضه من مبررات، ففي بعض الحالات تكون بعض الاستعلامات منقوصة أو تحتاج لمعلومات وتوضيحات أكثر، هذه الأخيرة لا تكون متاحة لدى مصالح الجمارك، كما أن هناك بعض الاستعلامات تتطلب لاستغلالها كفاءات تقنية خاصة، أو تعاون مع مصالح خارجة عن الجمارك، ففي هذه الحالات لا بد من إرسال الاستعلام إلى المصلحة الأكثر كفاءة على استغلاله، أو ذات الاختصاص للتعامل معه، فضلا عن هذا فإن هناك متطلبات عملية تستوجب التوزيع أو التحويل ومثال ذلك ضمان تنسيق ومركزة العمل مما يسمح بتفادي وجود تحقيقات أو رقابات تتم في آن واحد وبالتالي التداخل في النشاطات.

(2) الاستعلامات الجمركية في الجزائر:

تطرقنا في الجانب النظري إلى الاستعلامات في المادة الجمركية بصفة عامة، لكن لتقريب المعنى أكثر من الأحسن إسقاط تلك المعطيات على الواقع، خصوصا وأن التجربة الجزائرية ورغم حداثة إلا أنها تحوي نماذج عديدة في هذا الشأن، وبناءا على النموذج المدروس سوف نحاول أن نخلص إلى تقييم الاستعلامات الجمركية وذلك من خلال تقييم الوسائل المختلفة التي تعمل من خلالها، وكذلك تقييم طرق وإجراءات سير عملية الاستعلام.

(1-2) عرض الاستعلامات الجمركية:

بعد الأهمية الكبيرة التي أصبحت تلعبها الاستعلامات الجمركية في اكتشاف وقمع المخالفات الجمركية، وتسهيل إجراءات جمركة البضائع، كان على المديرية العامة للجمارك أن تستجيب لهذا الدور المتنامي للاستعلامات، وهو ما كان فعلا من خلال إنشاء المديرية المركزية للاستعلامات الجمركية على مستوى المديرية العامة للجمارك، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 08/63 المؤرخ في 2008/02/24، وقد أسندت للمديرية المركزية للاستعلامات مهام البحث وجمع واستغلال الاستعلامات في المجال الجمركي، وضمان التنسيق والتعاون والمساعدة المتبادلة مع مختلف المصالح الوطنية والأجنبية.

- تقديم البرنامج الوطني للمخالفين FNC*:

في إطار السعي إلى إنجاز هذه المهام على أكمل وجه وتعزيز دور الاستعلام خصوصا في مجال المنازعات الجمركية، قامت خلية الإعلام الآلي بالمديرية المركزية للاستعلامات الجمركية باستحداث برنامج معلوماتي خاص بالمخالفين الذين قاموا بخروقات فيما يخص التنظيم والتشريع الجمركي، يدعى هذا البرنامج بـ "البرنامج أو الملف الوطني للمخالفين". وقد أنشأ هذا البرنامج بموجب التعليمات للمديرية العامة للجمارك المؤرخة في 2011/09/26 والصادرة عن المديرية المركزية للاستعلامات الجمركية.

* FNC: Fichier national des contrevenants.

يعمل هذا البرنامج بوضع قائمة بأسماء الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين قاموا بمخالفات جمركية سواء كانت مخالفات المكاتب كعدم التصريح بالبضائع أو التصريح الخاطئ والكاذب، أو مخالفات التهريب، وهذا من أجل إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية على المستوى المركزي.

تم تثبيت هذا البرنامج على مستوى المديرية الجهوية للجمارك، على غرار المديرية الجهوية للجمارك بورقلة من طرف مختصين في الإعلام الآلي، وهو مؤمن برقم سري يمنح للأعوان المعيّنين خصيصا للعمل على هذا البرنامج بحيث أنه لكل عون كلمة المرور الخاصة به للدخول إلى البرنامج، كما قدمت شروحات حول تسيير البرنامج وأهم مكوناته من طرف الإطارات المرسلين خصيصا لهذا الغرض.

أعطت المديرية المركزية للاستعلامات الجمركية الأولوية في تسجيل قوائم المخالفين، للمخالفات المرتكبة في السنة الجارية على أن يتم تسجيل المخالفات الخاصة بالسنوات من 2008 إلى 2011، كما أولت اهتماما لجميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمخالفات وضرورة تسجيلها بصورة كاملة ضمن البرنامج الوطني للمخالفين، وتتم طريقة تسجيل المخالفين على المستوى الجهوي، وذلك بإعداد مجموع المعلومات المتعلقة بالمخالفة الجمركية ومرتكبيها على مستوى مكتب المنازعات للقباضات التابعة للمديرية الجهوية ضمن نموذج موحد مرفق بهذا البرنامج، وترسل هذه النماذج إلى المديرية الجهوية وبالضبط إلى المكتب الخاص بالبرنامج الوطني للمخالفين ثم بعد ذلك تسجيلها ضمن هذا البرنامج.

- مكونات البرنامج الوطني للمخالفين FNC:

بما أن الملف الوطني للمخالفين سوف يساهم في تكوين قاعدة معلومات وطنية على المستوى المركزي، فقد كان من اللازم أن يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمخالفة أو ذات الصلة بالمتهمين وطبيعة البضائع موضوع المخالفة وحتى وسائل النقل.. الخ. وقد أعطت المديرية العامة للاستعلامات أهمية قصوى لجميع المعلومات المكونة لهذا البرنامج دون استثناء، واعتبرت تسجيل هذه المعلومات ضمن الواجبات الإلزامية على الإطارات والأعوان العاملين على هذا البرنامج، كون هذا الملف سيمثل مرجع معلوماتي وطني يمكن الرجوع إليه في أي وقت وبخصوص أي معلومة تتعلق بالمخالفات والمخالفين. وقد تضمنت التعليمات 421 مجموع المعلومات الرئيسية والفرعية المكونة لهذا البرنامج، وهذا حتى يتسنى للأعوان الجمركيين المعيّنين للعمل على البرنامج من تسجيل جميع المعلومات اللازمة والضرورية دون أي نقصان، وضمان نموذج موحد للبرنامج على مستوى جميع المديريات الجهوية، وقد ألحقت بالتعليمات مجموعة ملاحق تتضمن المعلومات المؤسسة والمكونة للملف الوطني للمخالفين والتي تنقسم إلى فئتين أو فرعين هما:

1- مخالفات التهريب:

يختص هذا الفرع بتسجيل المخالفات المرتكبة خارج المكاتب الجمركية التي تنتج عن عدم إحضار البضائع لدى الجمارك أو ما يصطلح عليها بأعمال التهريب، والتي يتم ضبطها سواء من طرف مصالح الجمارك عن طريق الفرق الجمركية أو من طرف المصالح الأمنية الأخرى كالدرع الوطني والشرطة.

ويتضمن الملحق الخاص بهذا الفرع المعلومات الواجب تسجيلها وأهمها: المكتب الجمركي الذي سجلت على مستواه مخالفة الجمركية، رقم المخالفة أو القضية*؛ تاريخ معاينة المخالفة، المصالح المعاينة للمخالفة (جمارك، الدرع الوطني، شرطة، الجيش الوطني الشعبي...)، مكان معاينة المخالفة، عدد المتهمين (المخالفين)، معلومات عن المخالف (الاسم واللقب، تاريخ الميلاد، مكان ميلاد، العنوان في الجزائر وفي الخارج، الجنسية، المهنة المخالف، رقم الجواز السفر أو أي وثيقة أخرى، طبيعة البضاعة محل المخالفة، تكييف المخالفة... الخ.

2- ومخالفات المكاتب:

نظرا لاختلاف طبيعة مخالفات المكاتب عن مخالفات التهريب، واختلاف طبيعة المخالفين في كلا النوعين فالمعلومات الواجب تسجيلها والتي تضمنها الملحق الخاص بمخالفات المكاتب تختلف نوعا ما عن تلك الواجب تسجيلها في مخالفات التهريب، بحيث أن مخالفات المكاتب متعلقة أكثر بالوثائق والتصريحات، كما أنه أكثر من يرتكبها أشخاص معنويون لهذا كان من اللازم جمع معلومات تتلاءم وطبيعة هذه المخالفات.

ويتضمن الملحق الخاص بهذا الفرع المعلومات الواجب تسجيلها وأهمها: المكتب الجمركي الذي سجلت على مستواه مخالفة الجمركية، رقم المخالفة أو القضية، تاريخ معاينة المخالفة، المصالح المعاينة للمخالفة، المقر الاجتماعي الخاص بالشركات المخالفة، رقم التعريف الجبائي الخاص بالمخالف، رقم السجل التجاري الخاص بالمخالف، العنوان، اسم المسير، جنسية المسير، المصرح لدى الجمارك، رقم الاعتماد، رقم التصريح الجمركي، تاريخ تسجيل التصريح الجمركي، رمز المكتب الجمركي، النظام الجمركي، طبيعة البضاعة محل المخالفة، تكييف المخالفة وفق مواد قانون الجمارك، مبلغ الغرامات... الخ.

لكل معلومة من هذه المعلومات خانة خاصة تسجل فيها ضمن البرنامج الوطني للمخالفين، ويمنح كذلك هذا البرنامج خيارات تعديل المعلومات المدونة عليه، وكذلك إكمال المعلومات الناقصة في حال الحصول على معلومات جديدة تخص القضايا المسجلة، كما يمنح البرنامج وظيفة البحث عن المخالفين المسجلين وذلك بإدخال أي معلومة متعلقة به.

* وذلك بإعطاء كل مخالفة رقما تسلسليا ويكون هذا الرقم على المستوى الوطني، بحيث لا نجد مخالفة أخرى تحمل نفس الترتيب على المستوى الوطني.

- أهداف وفوائد البرنامج الوطني للمخالفين FNC:

الهدف من هذا البرنامج هو الارتقاء أكثر بوظيفة الاستعلامات داخل مصالح الجمارك، وتوجيه عمليات الانتقاء، وذلك بتشديد الرقابة مثلا على المسبوقين في قضايا منازعاتية سابقة، كما يهدف هذا البرنامج إلى تكوين قاعدة معلومات آلية يسهل الوصول إليها والرجوع لها وقت الحاجة، ومن خلال قاعدة المعلومات هذه، يتم اكتشاف المخالفين والقبض عليهم في أي نقطة من نقاط الإقليم الجمركي، كما يسهل في التحقق من هويات الأشخاص والمشبوهين والمجرمين ومن ثمة التصرف في الحال وضمان رد فعل سريع وفعال، كما يمكن من مشاركة قاعدة المعلومات هذه مع المصالح الأخرى التي لها علاقة بمجال النشاط الجمركي كالمصارف، مديريات الضرائب، مديريات التجارة، شركات التأمين... ومشاركة المعلومات مع هذه المصالح يساهم في اكتشاف الغش مبكرا، حتى وإن كان هذا الغش لا يتعلق بالوثائق والتصريحات الجمركية، ومثال ذلك كأن يقوم مستورد سبق له وأن ارتكب مخالفات جمركية بعملية استيراد، وكمباقي عمليات الاستيراد لا بد من تحويل الأموال إلى المصدر عن طريق التحويل المصرفي.

بمساعدة قاعدة المعلومات التي يوفرها البرنامج الوطني للمخالفين، قد يتم التشديد في الفحص والإجراءات التي يقوم بها المصرف الموطن لمنح التوطين لهذا المتعامل، الأمر الذي يحول دون ارتكاب مخالفات أخرى أو قمعها في حال حدوثها.

ويمكن عن طريق هذا البرنامج من تجميع المعلومات حول المخالفات الجمركية على المستوى الوطني، ومقارنتها وتحليلها وهو ما يساعد في اكتشاف تيارات الغش الجديدة (الطرق المبتكرة للغش، مسارات التهريب...)، ومن ثمة التصدي السريع لهذه التيارات، وذلك بنشر رسائل التحذير* "وأعلانات الغش**" التي تسمح بتوجيه وتسريع التدخلات الميدانية.

ويسهل البرنامج الوطني للمخالفين من اكتشاف ومتابعة الأشخاص المشاركين في أعمال الغش أو الذين لهم علاقة غير مباشرة بالمخالفات الجمركية، كمالك البضاعة مثلا، فعادة ما يكون مرتكب المخالفة الجمركية هو السائق أو المصحح لكن يكون ذلك بقصد وبتدبير من طرف مالك البضاعة، فعن طريق المعلومات الإضافية التي يوفرها البرنامج الوطني للمخالفين نتمكن من معرفة الأشخاص والذين يقفون وراء المخالفات والرؤوس المدبرة لها، الأمر الذي قد يقودنا إلى اكتشاف شبكات وطنية أو دولية مختصة في الغش.

ويعتبر البرنامج الوطني للمخالفين دليل إحصائي هام، بحيث يوفر إحصائيات دقيقة وسريعة حول المخالفات الجمركية المرتكبة خلال فترة معينة، أو إحصائيات إجمالية متعلقة بالاقتصاد الوطني ككل، كظاهرة تبييض الأموال والخسائر التي تتكبدها الخزينة العمومية جراء هذه

* les alertes de fraude.

** les avis de fraude.

الظاهرة، فضلا عن هذا وبواسطة المعلومات التي يتضمنها البرنامج الخاصة بمبالغ الغرامات المحتسبة على المخالفين نستطيع إعداد إحصائيات خاصة بمحاسبة وتسيير القابضات، بل أبعد من ذلك نستطيع إعداد إحصائيات حول مردودية أعوان الجمارك في ضبط المخالفات، وذلك من خلال احتساب الغرامات المحصلة ومقارنتها بعدد الأعوان الذين يعاينون هذه المخالفات.

ومن خلال كل هذه الفوائد والمزايا التي يوفرها البرنامج الوطني للمخالفين كتحليل تيارات الغش وإعداد إحصائيات دقيقة وهامة حول المخالفات الجمركية، يمكننا من اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية، والاحتياطات اللازمة الأخذ بها في سبيل قمع مختلف أنشطة الغش الجمركي بدون التأثير على حركية المبادلات وسرعة الإجراءات الجمركية، وهو التحدي الذي تسعى إدارة الجمارك الجزائرية لتجاوزه على غرار الجمارك الوطنية عبر دول العالم⁸.

2-2) تقييم الاستعلامات الجمركية:

بعد أن تعرفنا فيما سبق على مفهوم الاستعلامات الجمركية والأهمية التي تكتسيها وأهم الاستعلامات الأساسية لها في المجال الجمركي، سوف نحاول في هذا المبحث تقييم الاستعلامات وذلك من خلال تقييم المنظومة القانونية التي تضبطها، ومجموع الوسائل المادية والبشرية ومدى فعاليتها، كما سنقوم بتقييم الإجراءات المتبعة في جمع وتحليل وتوزيع الاستعلامات، ثم نخلص في الأخير إلى إعطاء تصور لمستقبل الاستعلامات الجمركية في الجزائر.

- تقييم المنظومة القانونية والوسائل المادية والبشرية:

تتكون المنظومة القانونية التي توطر عمل الاستعلامات الجمركية من مختلف النصوص القانونية والنصوص التنظيمية التي يعتمد عليها رجل الاستعلامات في إطار عمله، وكذلك من مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الاستعلامات الجمركية، فعن النصوص القانونية الوطنية فنجد غياب نص قانوني واضح خاص بالاستعلامات الجمركية، باستثناء تلك النصوص التي بموجبها استحدثت هيئات وأجهزة خاصة بالاستعلامات على غرار المرسوم التنفيذي 08-63⁹، الذي أنشأت بموجبه المديرية المركزية للاستعلامات الجمركية، فهذه النصوص تتضمن تنظيم هذه المصالح والمهام المسندة إليها فقط ولا تنص على تنظيم وسير عملية الاستعلام في حد ذاتها والصلاحيات المخولة لأعوان الجمارك بهذا الخصوص، كما أنه من الأفضل العمل على توفير دليل عملي يرشد

أعوان الجمارك أثناء القيام بالمهام المتعلقة بالاستعلامات، وذلك على شاكلة الدليل العملي للمتحررين عن الغش التجاري الذي قامت بإعداده المنظمة العالمية للجمارك. أما الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون في مجال البحث عن الجرائم الجمركية وقمعها فهي تهدف إلى التعاون الإداري المتبادل في مجال جمع المعلومات المختلفة حول الغش التجاري، وذلك سواء بطلب من الدول الأطراف أو بطريقة تلقائية، لكن الواقع المعاش يؤكد أن الأمر ليس كذلك إذ أننا نجد أن المساعدة التلقائية نادرة الحدوث، بل وتكاد تكون منعدمة في كثير من الأحيان، أما المساعدة التي تكون بناءا على طلب فهي كثيرا ما تتعرض لعراقيل إدارية أو لعراقيل أخرى بحجة أن إعطاء هذه المعلومات يتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية، وإن حصل وأن قدمت تلك المعلومات فهي غالبا ما لا يأتي في الوقت المناسب.

أما عن الوسائل المادية والبشرية، فنجد أن إدارة الجمارك وفي سعيها لتطوير دور الاستعلامات، فهي تحاول رصد الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بذلك، وخير دليل على هذا ما نصت عليه التعليمات 421 الخاصة بإنشاء الملف الوطني للمخالفين، وذلك بتسخير وتوفير محطات الإعلام الآلي اللازمة لسير البرنامج على مستوى المديريات الجهوية، غير أنه حتى تكون للاستعلامات الجمركية فعالية أكثر ودور أكبر في مكافحة الغش، يجب توفير المزيد من الإمكانيات والوسائل المادية كتوفير الشبكات الوطنية وإنشاء قواعد معلومات لضمان تبادل الاستعلامات في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تجهيز الفرق الجمركية والتي تعمل بالتنسيق مع قطاعات النشاط لمكافحة الغش كونها المتدخل الميداني في هذا الشأن بالإضافة إلى ضرورة تكوين العنصر البشري وتنظيم حلقات تكوينية حول مهام ودور الاستعلامات الجمركية، وكذلك ضرورة الرسكلة لإطارات الجمارك المكلفة بهذه المهمة للإطلاع على الطرق الحديثة والمبتكرة والتي تضمن نجاعة أكثر للأساليب المتبعة وبالتالي النتائج المحصل عنها.

- تقييم الإجراءات المتبعة في الاستعلامات:

كما سبق وأن تطرقنا إليه في الفصل الثاني، فإن جمع المعلومات هو الخطوة الأولى وهي المرحلة القاعدية في العملية الاستعلامية، ويمكن جمع الاستعلامات من عدة مصادر وطنية (كالمخبرين والنظام الآلي S.I.G.A.D الإدارات والهيئات الأخرى)، ومصادر دولية (كالمنظمة العالمية للجمارك O.M.D والتعاون الإداري المتبادل).
والمشكل المطروح هنا هو كيفية الحصول على المعلومة اللازمة في الوقت المناسب، فهناك بعض المشاكل والعراقيل في جمع المعلومات، فبالنسبة للمصادر الوطنية فإن الحصول على المعلومات مرتبط بتوفر هذه المصادر أولا، وكذا بكيفية تبليغها للمصلحة المعنية ثانيا، وغالبا ما تتم طريقة التبليغ عن طريق الإشعار بالغش، هذا الأخير الذي هو عبارة عن وثيقة ترسلها المديرية العامة إلى المصالح الخارجية للجمارك ومصالح مكافحة الغش قصد الإشعار بوجود

تيار غش، وضرورة التحري وجمع الاستعلامات عنه، ويكمن المشكل في هذه الحالة في إمكانية تأخير تبليغ هذا الإشعار وهو ما يفوت الفرصة لضبط عملية الغش. أما فيما يخص المنبهين فإن المشكل يتعلق بكيفية تسيير هؤلاء المنبهين والحصول على معلومات منهم، فعلى إدارة الجمارك أن تحاول كسب ثقة المخبر المتعامل معها بشتى الوسائل وذلك قصد الاستعانة به في المستقبل.

كذلك يجب الاستعانة بإطارات كفؤة وأعاون مؤهلين في التحقيقات والتحريات وذلك قصد معالجة ومراقبة التصريحات الجمركية ودراسة الملفات في إطار المراقبة اللاحقة، وهذا ما يساعد في استغلال الاستعلامات بشكل أمثل ومن ثمة سهولة اكتشاف عمليات الغش. بالإضافة إلى هذا، وكما سبق الإشارة إليه فإن النظام الآلي S.I.G.A.D يوفر مصدرا هاما للمعلومات المختلفة وفي كل الأوقات، وخاصة فيما يتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين، وحركة البضائع، وكذا المعلومات المختلفة التي يمكن أن تتعلق بالبضائع كالقيمة والنوع التعريفي والمنشأ.

لهذا يجب الاعتماد أكثر على هذه المنظومة المعلوماتية، وتعميم استعمالها على كامل المصالح الجمركية، حيث لا تزال هناك بعض المكاتب الجمركية والقباضات غير مربوطة بهذا النظام، وبالتالي فهي محرومة من خدماته وبالتالي من سيولة معلوماتية مهمة.

خاتمة:

إن أول ما يمكن استنتاجه مما سبق، أن للاستعلامات دور فعال جدا في تكييف عمل مصالح الجمارك لتستجيب للتطورات الراهنة والمتمثلة أساسا في الانفتاح والاندماج الاقتصادي والتجاري، هذا دون التنازل عن أهم دور لإدارة الجمارك وهو ضبط ومكافحة أي خرق للقوانين والأنظمة التي تكلف بتطبيقها.

بعد الجمع تأتي مرحلة استغلال هذه الاستعلامات، وذلك بتحليلها أولا بمقارنتها مع الاستعلامات الأخرى القريبة من مجالها ومحاولة اكتشاف ما ورائها، ثم بعد ذلك توزيعها أو تبليغها للمصالح التي هي بالحاجة إليها، لكن وكما ذكرنا فإن المرور على هذه المراحل كما هي ليس شرطاً في كل الحالات، بل يمكن تجاوز بعض مراحل هذا المسار.

بالنسبة للتجربة الجزائرية وإن كانت حديثة، فيمكن القول أنها قطعت شوطا لا بأس به، والدليل على هذا استحداث مديرية مركزية للاستعلامات الجمركية على مستوى المديرية العامة للجمارك وعلى المستوى الجهوي يتواجد مكتب خاص بالاستعلام الجمركي وتسيير المخاطر على مستوى المصالح الجهوية لمكافحة الغش، إضافة للمشروع الجديد للمديرية العامة للجمارك الذي استحدث قسم خاص بالتحقيقات والاستعلام الجمركي. وكل هذا، يعكس الاهتمام الحقيقي والجاد للجمارك الجزائرية بتطوير مهمة ودور الاستعلام الجمركي، وهذا بناء على النتائج الميدانية الإيجابية التي حققتها مصالح الجمارك المنتشرة عبر التراب الوطني والتي ما كانت لتحققها بدون الاعتماد على عمليات الاستعلام.

ويبقى في الأخير، أن نذكر أن دور الاستعلامات الجمركية آخذ في التعاضد، وهذا من خلال الدور الجديد المنوط بجمارك اقتصاد السوق، وفي ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغبتها في إنشاء منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوروبي، كل هذا يجعل دور الجمارك دورا حمائيا وشريك اقتصادي يحقق الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري، من هنا فالجمارك الجزائرية تحتاج إلى طرق وأفكار ذكية على غرار الاستعلامات حتى تستفيد من مسار هذا الاندماج، وحتى تلعب دورها كاملا غير منقوص.

الهوامش والمراجع:

1 Dictionnaire Larousse, 2010.

2 تعليمية الجمارك الفرنسية رقم 1366 لـ 1997/05/31، .

3 MADOUNI Chafika, «La gestion du risque en douane», Mémoire de fin d'etude, ENA, Alger, 2002, p. 41.

4 ارجع:

- المادة 252 من قانون الجمارك 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ الموافق لـ 21 جويلية 1979م (الجريدة الرسمية، العدد 30-1979م) والمعدل والمتمم؛
- القرار 28 للمديرية العامة للجمارك المؤرخ في 2006/04/24م المتعلق بتنظيم وعمل المصالح غير المركزية لمكافحة الغش.

5 Organisation mondiale des douane, 2017,

<http://www.wcoomd.org/fr/>

6 المرسوم 86-88 المؤرخ في 02 رمضان 1408م الموافق لـ 19 أفريل 1988م المتضمن الإنضمام للإتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها (الجريدة الرسمية، العدد 16-1988م).

7 التعليمية 421 للمديرية العامة للجمارك المؤرخة في 2011/09/26م المتعلقة بإنشاء الملف الوطني للمخالفين..

8 التعليمية 421 للمديرية العامة للجمارك، المرجع السابق الذكر.

9 ارجع إلى:

- المرسوم 63-08 المؤرخ في 17 صفر 1429م الموافق لـ 24 فيفيري 2008م المتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك (الجريدة الرسمية، العدد 11-2008م)؛
- إستدراك في نص المرسوم 63-08 (الجريدة الرسمية، العدد 25-2008م)، ص 7.